الجزء الخامس

الترجمة الكاملة لكتاب (العلمانية)

تُعنى العلمانية بحرية الضمير وتكفل حرية التعبير لجميع الملل

ما العلمانية؟ أول ما يتبادر الى الذهن انها فصل الدين عن الدولة، وثمة من يعرّفها بالإلحاد، أو اللادين. وفي المنطقة العربية الاسلامية تسود الشائعات حولها، فهي مشروع ماسوني استعماري ومؤامرة ضد الدين، لكن العلمانية بالمعنى الواسع للكلمة تعني ان الدولة لا تمنح امتيازاً لأية ملة من الملل، وهي تكفل حرية التعبير لهذه الملل، كما ان الدولة العلمانية لا تعرض على مواطنيها اية وجهة نظر خاصة بها.

بهذا المعنى تعنى العلمانية بحرية الضمير وليس بتقييده أو فرض وجهة نظر واحدة على الشعب، سواء كانت ديناً أو مبدأ أو عقيدة سياسية. هذا الكتاب الذي تقدمه المدى باسم (العلمانية) يبسط الحقيقة بشأن العلمانية ويذكرنا بوجود علمانيات وليس علمانية واحدة، ولا يعدو النموذج الفرنسي منها غير تجربة ارتبطت بملامسة التاريخ الفرنسي نفسه، كما ان المؤلف (غي هارشير) يعدّ الدولة السوفيتية السابقة بأنها غير علمانية لانها تفرض عقيدة سياسية واحدة على السكان، بهذا المعنى فالكتاب يضعنا امام امكانية البحث عن نموذجنا الخاص للعلمانية.

- البلدان ذات التقليد البروتستانتيّ

تجسّد البلدان ذات التقليد البروتستانتيّ مثل بريطانيا العظمى والدانمرك، من جهتها، منطق الدنيوة حق التجسيد. إذ لا تزال الكنيسة هناك تتمتّع بوضع رسميّ (كنيسة "مقررة" في إنكلترا، وكنيسة دولة في الدانمرك)، الأمر الذي يلاحظ من خلال تواجدها، بطرق شتّى، في قلب مؤسسات الدولة الرسميّة. هذا لا يتنافى بطبيعة الحال مع حريّة ضمير تامّة عزّزت بالتدريج في جميع البلدان الديموقراطيّة الحديثة. ولكن حريّة كهذه لا تشكّل العنصر التحرّريّ الأوحد في مواجهة كنيسة رسميّة: فهذه الأخيرة نفسها قد شهدت انفتاحاً في الآن نفسه الذي كانت فيه بقيّة المجتمع تتحرّر، كما أن معارك التحرّر السياسي الكبرى قد مرت عبرها كذلك. حتى أننا لن نجد، في تلك البلدان، الالتباس الذي كنا نتحدث عنه آنفاً، والذي يتمثّل بأوضح صوره في المؤسسات البلجيكيّة: ف "أصحاب الفكر الحرّ" ليسوا في طليعة حركات فصل السياسة عن تصوّرات الخير. ولكن هذا الوضوح في مستوى الفاعلين في المعركة (جميع مواطني أية دولة حديثة مسؤولون عن المثل الأعلى "العلمانيّ" بالمعنى الواسع، أي أنّه لا وجود لدولة حَكَم لا تحترم التصوّرات الخلافيّة للحياة الصالحة) يعوّض، بالمقابل، بتواجد للكنيسة البروتستانتيّة (أو لأحد أقسامها، وهو الأنغليكاني في إنكلترا) في مستوى الدولة نفسه. بعبارة أخرى، بما أنّ الكنيسة قد تمّت إجمالاً دنيوتها، شأنها شأن بقيّة المجتمع، فإنّ تلك البلدان لم تجد نفسها مضطرّة لأن "تفصل" عن الدولة مؤسسة كانت ربما ستعتبرها غير ليبرالية، أي بالإجمال معارضة لمسيرة تحرر الإنسان والمواطن المميّزة لحضارة حقوق الإنسان. لقد حافظت تلك الكنيسة إذن على وضع "رسميّ" لا يخلو هو ذاته، بالطبع، من لَبس: فمن الصعب التأكيد بأنّ ملّة محض خاصّة يمكن أن تكون على قدم المساواة تماماً مع ملّة أخرى تشارك في عمل الدولة نفسها.

١- المملكة المتّحدة

- الكنيسة الانغليكانية في إنكلترا، "رسميّة مقرّرة" (الكنيسة المشيخانيّة رسميّة في اسكوتلاندا، أما في إيرلندا الشمالية وبلاد الغال فلم يعد هناك من كنيسة رسميّة). ماذا تعني الـ "الكنيسة الرسميّة"؟ الملك هو رأس الكنيسة و"حامي حمى الإيمان". خمسة وعشرون أسقفاً يمثّلون هيئة الأساقفة الأنغليكانيّة في مجلس اللوردات؛ كما تشكّل مجامع الكنيسة جزءاً من الهيئات التشريعية، إلخ. ولكن الكنيسة الأنغليكانيّة تابعة، بالمقابل، للدولة: إنها تخضع لنوع من التحكّم البرلمانيّ. فالكنيسة ليست "كنيسة دولة" بخلاف الوضع في الدانمرك، حيث تشكّل هناك إحدى دوائر الدولة؛ وهي (تكاد) لا تتمتع بامتيازات بالنسبة للأديان الأخرى. ولكن ينبغي التمييز بين مشكلة الكنيسة الرسمية التي لم تعد موضع نزاع اليوم في إنكلترا، ومشكلة الحرية الدينيّة التي كانت مثار العديد من الصراعات. لقد اعترف قانون ١٦٨٩ حول التسامح بحرية جزئيّة للبروتستانت "اللاامتثاليين". وفي العام ١٨٢٨ تمّ تعزيز حقوق هؤلاء البروتستانت، ثم أصبح الكاثوليك، في العام ١٨٢٩، مواطنين كاملي الحقوق. تحرر "البابويين" هذا لم يتم من تلقاء ذاته: إذ إنّ جون لوك Locke في كتابه رسائل حول التسامح، استثنى بخاصة أولئك الذين، بخضوعهم لروما، لايمكن أن يكونوا، في رأيه، ولاء خالصاً للسلطة المدنية. وفي العام ١٨٥٨ تمّ تحرير اليهود كذلك تماماً. ولكن ثمة أمراً غريباً لا بدّ من الإشارة إليه هنا: فقد اتّسع قانون التجديف، الذي كان يعني في الأصل الأنغليكانية فحسب، ليشمل كنائس مسيحية أخرى، ولكنه لم يسر، مثلاً، على الإسلام: وهذا للمفارقة ما أنقذ سلمان رشدي من تهمة التجديف التي وجهها الإسلاميون له. كما لم تنفذ المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان لدى أصدارها قرار وينغروف تطابق هذا القانون مع الاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان. بالنسبة لحقل التعليم، تتلقى المدارس التابعة لمختلف الطوائف الدينيّة مساعدة ماليّة من الدولة؛ والتربية الدينية، في التعليم العامّ، مؤكّدة.

أمّا حالة إيرلندا الشماليّة فهي، بكلّ تأكيد حالة خاصّة، ذلك أنّ النزاعات "الطائفيّة"- بين البروتستانت والكاثوليك- قد تمخضت هناك عن أعمال عنف رهيبة.

٢- الدانمرك

- الكنيسة اللوثريّة في الدانمرك؛ "تتمتع... بدعم الدولة"، بموجب الدستور. وزير الشؤون الكنسيّة يديرها، بينما يمارس مجلس النوّاب والمحكمة العليا سلطتها التشريعية والقضائية. كما يعتبر الأساقفة والقساوسة الرعويون موظفين حكوميين. يمكن للمرء في الدانمرك أن يعفى من ضريبة الكنيسة بالتصريح بعدم الانتماء إليها. ولاتزال مسائل الوضع المدنيّ من مهمات الكنيسة اللوثريّة، في حين اعترف بإحدى عشرة ديانة أخرى، الأمر الذي يعني أنّ هذه الديانات يمكن أن تتلقى دعماً ماليّاً لنشاطاتها الاجتماعيّة ولكن ليس من أجل ممارسة العبادة في حد ذاتها. الواقع أنّ الكنيسة اللوثريّة أصبحت، للمفارقة، كنيسة دولة لضمان أفضل للحريّة الدينيّة: فالدولة تكفل التعددية في داخل الكنيسة اللوثرية وكذلك استقلال المؤمنين عن الإكليروس، والرعاة عن الأساقفة. ليس هناك إذن من إدارة مركزيّة للكنيسة: أي أنّ الكنيسة "داخل" الدولة، وقد تحوّلت إلى أحد مرافق دولة الرعاية الإلهيّة.

٣- السويد

- يكفل دستور ١٩٧٥ السويديّ حريّة الضمير. وقد كانت الكنيسة الإنجيليّة اللوثريّة الكنيسة الرسميّة حتى صدور قرار فصل الكنيسة عن الدولة الذي أصبح ساري المفعول في العام ٢٠٠٠، ولا تزال الكنائس تتلقى مساعدات ماليّة من الدولة.

٤- فنلندا

- يكفل الدستور حريّة الضمير. وهناك كنيستا دولة، الكنيسة اللوثريّة الإنجيليّة والكنيسة الأورثوذكسيّة (١٪ من السكان). كما يُعطى تعليم خاصّ بملتي الدولة في المدارس العامة، ولكن يمكن لمن يرغب من الطلاب الاستعاضة عنه بدرس عامّ في الدين وفي الفلسفة.

- التعدّدية المذهبيّة

أدّت سمة التعدّدية المذهبيّة للمجتمع في بلدان مثل هولندا أو ألمانيا إلى تسويات من غير أن تتركز المعركة على خصم واحد.

١- هولندا- الحريّة الدينيّة في هولندا واسعة جداً. كانت الكالفينيّة لدى تشكيل الأقاليم المتحدة (ضدّ إسبانيا الكاثوليكيّة)، هي الملاط الذي عمل على تمتين الهويّة الوطنية. ولكن تعدد الانتماءات المذهبيّة البروتستانتيّة هيأ الظروف في القرنين السابع عشر والثامن عشر لتعدّدية معيّنة، ولو أن فكرة التسامح نفسها قد نجمت بالأحرى عن أوساط الإنسانويّين (التي تدعونا للتفكير بإيراسموس) وعن البروتستانت الليبراليّين (الأرمينيون، هوغو غروتيوس، إلخ.). ولكن الكالفينيّة بقيت مهيمنة. إن إنشاء "الجمهوريّة الباتافية" تحت ضغط فرنسي في العام ١٧٩٥ فَصَل الكنائس عن الدولة وأعلن المساواة بين جميع العبادات، الأمر الذي كان تحرر الكاثوليك أحد نتائجه الأساسيّة. وقد أكّد دستور ١٨٤٨ المساواة بين العبادات كما أكّد حقيقة أن "أي مجتمع دينيّ ينبغي أن يدير شؤونه الخاصة بنفسه". كان الكاثوليك والليبراليّون حتى ذلك الوقت حلفاء في معركة الكفاح من أجل فصل الدولة عن البروتستانتية (عن الكالفينيّة أساساً). ولكن اعتباراً من العام ١٨٦٠ أدّت مسألة المدرسة إلى بثّ الفرقة بينهم. ومنذ ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠، حكم البلاد في أغلب الأحيان ائتلاف مسيحيّ. أما النزاع المدرسيّ فلن يسوّى وفق مبادئ القرن التاسع عشر الليبراليّة: إذ اعترف دستور ١٩١٧ بالمساواة بين المدارس الرسميّة والخاصّة وبتمويل السلطات العامّة لها بنسبة ١٠٠٪. كان نظام المدارس المنفصلة التعدديّ هذا يصب في مصلحة المدارس الدينية. ولكن القصد في الوقت نفسه كان عقد تسوية تُحلّ السلام، عبر إعلان مبادئ الحريّة والمساواة للجميع. تجسّدت مثل تلك التسوية في "التقسيم الدعامي" (verzuiling) للمجتمع الهولندي، وهو تقسيم أكثر راديكاليّة من شبيهه في النظام البلجيكي. إنها تتضمن، بصورة لا سبيل إلى الممارة فيها، رؤية "تطييفية النزعة" للحياة الاجتماعيّة بخلاف النموذج الفرنسيّ الداعي إلى وحدة الجمهوريّة و"خصخصة" المذاهب:

"مشروع كهذا يفترض أنّ أيّ تصوّر للحياة يصلح كإطار موحّد جامع لكافة جوانب الوجود الفرديّ ("من المهد إلى اللحد")، التي سيتعين أن تعاش داخل الدعامة المعنيّة. ولئن لم تكن هولندا هي الوحيدة التي جربت هذا النظام، فهو نادراً ما بولغ فيه إلى هذا الحد... إذ إنّ لكل من الكاثوليك والبروتستانت والاشتراكيين نقاباتهم الخاصّة، ومشافيهم، ونواديهم الرياضيّة، وصحفهم، بل حتى محطاتهم الإذاعيّة والتلفزيونيّة."

ولكن اعتباراً من ستينات القرن الفائت بدأت حواجز الفصل في هذا النظام تتداعى بسرعة. إذ راح عدد متنامٍ من البروتستانت يرفض التماهي في دعامة، وتمت دنيوة المجتمع، وتغيّرت الدعامة الكاثوليكيّة بسرعة فائقة، كما تطوّرت "الحساسيّة الإنسانويّة": فشكّلت الرابطة الإنسانويّة (Humanistisch Verbond)، المؤسّسة في ١٩٤٦) "مستشارين إنسانويّين" لتقديم المساعدة في الجيش والمشافي والسجون. وفي العام ١٩٥٢ أسّس الاتحاد الإنسانيّ والأخلاقيّ الدوليّ (IHEU): الذي كان ناشطاً للغاية في البلدان الأنغلوساكسونية، وهو يعمل اليوم بفعاليّة في بلدان أوروبا الشرقيّة. وقد أسهمت هذه العوامل كلّها في إحداث تحوّل تدريجيّ للنظام الهولنديّ إلى نموذج أكثر "علمانيّة"، بالمعنى الفرنسيّ للتعبير.

٢- ألمانيا

- تشكّل ألمانيا النموذج الثاني لدولة متعددة الطوائف، وسندرسه بإيجاز هنا. لقد غيّرت الثورة الفرنسيّة ونابليون الوضع القائم، الذي ظلّ مستمراً منذ معاهدة وستفالي (Westphalie 1648)، بين البلدان البروتستانتيّة والكاثوليكيّة. إذ خضعت الممتلكات الكنسيّة لعمليات استملاك، كما قُوّضت الكنيسة الكاثوليكيّة. لم يقف الكاثوليك مكتوفي الأيدي إزاء ما حصل، واستطاعوا التوصّل إلى إدخال الحريّة الدينيّة في دستور ١٨٤٨، عندما تمّ توحيد ألمانيا (دون النمسا الكاثوليكيّة)، غدا الكاثوليك أقليّة؛ علاوة على أنّ بسمارك شنّ عليهم حرباً لا هوادة فيها: تلك التي دعيت بالحرب الثقافيّة (Kulturkampf. وقد أفرزت هذه السياسة نتيجة مناقضة عزّزت، كردّ فعل، من سلطان الكنيسة الكاثوليكيّة (وحزبها: الـ (Zentrum على الشعب. أمّا البروتستانتيّة، وإن كان قد اخترقها تيّار ليبرالي، فقد أسهمت من ناحية أخرى في تشكيل "الروح البروسيّة" ويزداد باطّراد. في العام ١٩٢٩، منعت مؤلّفات العديد من الكتّاب- من بينهم إيرلنديّون مثل جورج برنارد شو وجورج مور وسين أوكازي وجيمس جويس وليام أوفلاهرتي- وأخيراً، رسم دستور ١٩٣٧ الطابع الكاثوليكي للأمّة الإيرلندية، من غير أن تصبح الكنيسة كنيسة دولة. ولكن الأسرة وإشراف الأبوين على التربية والملكيّة كانت، وفق الدستور، موضع حماية مرتكزة على "القانون الطبيعي". وأصبحت الكنيسة تقوم بأعمال الخدمات العامّة، خاصّةً في مجال التعليم. وإذا كانت مادة الدستور التي تعترف بـ "الموقع الخاص" للكنيسة كـ "حارسة للإيمان الذي تجاهر به الغالبية العظمى من المواطنين" قد ألغيت في العام ١٩٧٢، فالكنيسة لا تزال موجودة في كل مكان في ما يتعلّق بالأخلاق الأسريّة والجنسيّة: ففي العام ١٩٨٤، جرى استفتاء جعل الإجهاض ممنوعاً دستوريّاً. لكن قراراً من المحكمة العليا في ١٩٩٢ سمح بالإجهاض حينما تتعرّض حياة الأم لخطر حقيقيّ (بما في ذلك خطر الانتحار). إنّ تناقض اجتهاد المحكمة هذا مع الدستور لمّا يحسم بعد؛ بيد أنّ الأشياء تتطوّر، كما أظهر، مؤخراً، السماح بالإجهاض في بريطانيا العظمى، الذي وافقت عليه المحكمة العليا في إيرلندا، لمراهقة كان قد اعتدي عليها (١٩٩٢)، بعد وقائع يدعو حدوثها في بلد عصري للاستغراب (توقيف الشابة لدى عودتها إلى إيرلندا، إلخ.). في العام ١٩٨٦، أبقى استفتاء على حظر الطلاق؛ قبل أن يُرفع هذا الحظر استفتاء آخر أجري في العام ١٩٩٥ (كانت النتيجة فيه متقاربة للغاية).

٢- اليونان

- حالة اليونان ذات حساسيّة مفرطة تتناسب مع المصاعب التي أثارها على سبيل المثال، أثناء عمليّة توطيد أوروبا ديموقراطيّة بعد سقوط الستار الحديدي، تماهي الأورثوذكسيّة مع أمم البلقان. إذ لطالما اعتُبرت الأورثوذكسيّة درعاً منيعاً في وجه خصمين اثنين: الإسلام (والأتراك) في الشرق؛ والكاثوليكيّة، آل هابسبورغ بخاصّة، في الغرب. ولقد أُخضعت الأورثوذكسيّة، بتماهيها مع الأمّة نفسها، في أغلب الأحيان للسلطة السياسيّة، بينما تدّعيها لنفسها من وجهة نظر إيديولوجيّة. إننا لا نجد في البلدان ذات التقليد الأورثوذكسيّ هذا التعارض الكامن بين الكنيسة والسلطة، والحاضر دائماً- في السرّاء والضرّاء- في البلدان ذات التقليد الكاثوليكي.

"بعد سقوط القسطنطينيّة، كانت الكنيسة الأورثوذكسيّة المؤسّسة الوحيدة التي صمدت داخل الإمبراطوريّة العثمانيّة والتي لعبت دوراً مهماً (ليس دينياً فحسب) بالنسبة للمسيحيين المقهورين. هذا يفسّر كون الشعب اليوناني، المتمسّك أحياناً بالتقاليد، يتمنى أن تحافظ المؤسّستان على علاقة ولو سطحية."

لعبت الأورثوذوكسيّة دور الحامية لهويّة الشعب اليوناني تحت الاحتلال العثماني، ثم خلال حرب الاستقلال (١٨٢١- ١٨٢٩). وقد أثّرت بقوة، في القرن العشرين، على "الفكرة الكبرى" التي كان ينبغي وفقها إحياء الإمبراطوريّة البيزنطيّة. ولكن المشكلة، كما يذكر ماكريديس Makridès، أكثر تعقيداً من مجرّد الخلط بين الروحي والزمني: فهناك يونانيون يعرّفون أنفسهم كملحدين وأورثوذوكس في آن واحد، الأمر الذي يدل على أنّ الدين يلعب بالنسبة إليهم دوراً ثقافياً وتاريخياً، بصرف النظر عن مسائل الإيمان. نعم، سيكون الردّ بأنّه ليس في مرجع كهذا إلى الهويّة الثقافيّة ما يبعث على الاطمئنان، لأنّه يقود شعباً إلى التجمّع تحت شعار الـ "هيلينيّة" -التي غدت منذ سنوات مضت رمزاً قومياً صميماً، حيال المسألة المقدونية على سبيل المثال. ليس من المؤكد أن على الدين (والحريّة) في اليونان أن يحققا مكسباً ما من "تثقيف" الأورثوذكسيّة هذا. لكن الأمور تختلف بطبيعة الحال باختلاف الأوضاع، فاليهودية، مثلاً، وقد "تثقفت" من وجوه عديدة بتحوّلها إلى دلالة انتماء، وذاكرة، وإخلاص، متوافقة كذلك مع الإلحاد، ولكنها، في أحسن الحالات، مراعية ومحترمة لشمولية حقوق الإنسان ومبادئ العلمانية. ليست المسألة انتقاد ديانة باتت رابطاً ثقافياً وذاكرة مشتركة؛ المقصود بالأحرى شجب تسييس الدين، وهو أمر مختلف كل الاختلاف. أن يكون هناك، في المجتمع، أفراد يجتمعون بملء إرادتهم وحريّتهم باسم قيم لا يبغون مطلقاً فرضها على الآخرين، لهو دلالة على غنى في التنوع إذا لم يكونوا، في الوقت نفسه، أسرى تماماً لهذا الولاء الخاص، يعترفون بأنّهم أفراد في الدولة التي هم مواطنون فيها، مع أولئك الذين يتمتّعون بذاكرة ومرجعيات مختلفة، وأبعد من ذلك، يعتبرون أنفسهم "مواطني العالم" (بالتأكيد على احترام الحقوق الأساسية). ولكن في حال قاد تثقيف الدين إلى تسييسه، أي إلى استيلاء جماعة "إثنية" على الدولة، يصبح الوضع مغايراً تماماً: إذ تشمل الذاكرة الجماعيّة هذه المرّة - بطريقة أقلّ أو أكثر قسرية- المجتمع بأكمله، فيجد الآخر نفسه في وضع تبعيّة أقلّ أو أكثر جذرية للجماعة المهيمنة. لنتأمّل في فكرة تشكيل "قوس أورثوذكسي" في البلقان كردّ على "القوس الإسلامي" الذي تسيطر عليه تركيا: لقد دعا البعض إلى استخدام مثل هذه الفكرة كمبرر للتطهير العرقي.

لم تصل اليونان، بالطبع، إلى هذا الحد (لكن تساهل الحكومات اليونانية المتعاقبة إزاء الإمبريالية الصربيّة في تسعينات القرن العشرين، سبّب مشكلة). كما أن كونها عضواً في المجلس الأوروبي، يجعل موقفها أحياناً صعباً في ما يتعلّق بالاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان: فالدين في اليونان كان يُذكر في البطاقة الشخصيّة، إلى أن تمّ إلغاء الإشارة إليه في العام ٢٠٠٠، وحتى اليسار تميّز، في تسعينات القرن الفائت، بمرجع "قومي- ديني" ملزم بالأورثوذكسيّة. هنا أيضاً، يفسّر التاريخ الكثير من ردود الفعل؛ بالرغم من ذلك فهذا الوضع بالتأكيد هو من أكثر الأوضاع إقلاقاً، بالنسبة لعلمنة السياسة، في بلدان الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي.

فُصلت الكنيسة الأورثوذكسية اليونانيّة عن بطريركية القسطنطينيّة المسكونية في العام ١٨٣٣ وغدت منذ ذاك مستقلة. وقد اعترفت جميع الدساتير اليونانيّة بالكنيسة الأورثوذكسية كـ"دين مهيمن" و"متفوق" للدولة اليونانية. كما تمّ إعلان دستور ١٩٧٥ (الذي عدّل في ١٩٨٦) رسمياً باسم "الثالوث الأقدس، المتساوي في الجوهر وغير القابل للانفصال". وتشكّل الكنيسة دائرة من دوائر وزارة التربية الوطنيّة والأديان؛ وهي تتمتّع بوضع الشخص الاعتباري في القانون العام. ولكن الحريّة الدينيّة معترف بها، ولو أن التبشير محظور ومقموع، "ذلك أنّ أي سعي لنشر وترويج أفكار غير أورثوذكسية (من "الحركات الدينيّة الجديدة") يعتبر في منتهى الخطورة على تراث البلاد الأورثوذكسي. بفضل الدولة...، تتخذ الكنيسة إجراءات ضدّ الأفكار التي تعتبرها هرطقيّة... هذا الحق في شبه الاحتكار يبدو في أعين الجماعات الدينيّة الأخرى اعتداءً على حرية الاعتقاد وتمييزاً حيال بعض المواطنين اليونانيين. ولذلك كثيراً ما تستدعى اليونان أمام منظمات دوليّة مختلفة لعدم احترامها للحريّة الدينيّة".

ولقد أدانت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان الدولة اليونانيّة مؤخراً لأنّها سجنت أحد أفراد شهود يهود بتهمة "التبشير". ولم تكن هذه، للأسف، المرّة الأولى.

- الدين كعامل في تشكيل الهويّة الوطنيّة

لمواجهة العدوّ الخارجيّ يشكّل الدين في إيرلندا وفي اليونان، لحمة الهويّة الوطنيّة في مواجهة عدو "إمبريالي" (الكاثوليكيّة الإيرلنديّة ضدّ بريطانيا العظمى البروتستانتيّة؛ والأورثوذكسيّة اليونانيّة ضدّ الإسلام وتركيا).

١- إيرلندا

- لم تتماهَ معركة تقرير المصير في إيرلندا مع القضيّة الكاثوليكيّة إلاّ في القرن العشرين: فقد قدّمت البرجوازية البروتستانتيّة في القرن التاسع عشر قادة وطنيين على قدر كبير من الأهمية كتشارلز بارنيل. كما قاد تنظيم الـ "الشباب الإيرلندي" تمرّد ١٨٤٨، وكان شعاره العلم المثلّث الألوان "الذي ترمز ألوانه إلى حلمه الوحدوي، حيث يمثّل الأخضر فيه الكاثوليك، والبرتقالي البروتستانت، بينما يمثّل الأبيض "الهدنة الدائمة" بينهما". ولقد كانت الدولة الحرّة التي أُسّست في ١٩٢١ حياديّة من الناحية الدينية. بالمقابل جرى الأمر بشكل مختلف بالنسبة للجمهوريّة: فقد قاد الزعيم الكاثوليكي دي فاليرا بين ١٩٢١- ١٩٣٧ الكفاح من أجل الاستقلال التام، وبات للكنيسة ثقل كبير كان لا ينى يتزايد باطّراد. في العام ١٩٢٩، منعت مؤلّفات العديد من الكتّاب- من بينهم إيرلنديّون مثل جورج برنارد شو وجورج مور وسين أوكازي وجيمس جويس وليام أوفلاهرتي- وأخيراً، رسم دستور ١٩٣٧ الطابع الكاثوليكي للأمّة الإيرلندية، من غير أن تصبح الكنيسة كنيسة دولة. ولكن الأسرة وإشراف الأبوين على التربية والملكيّة كانت، وفق الدستور، موضع حماية مرتكزة على "القانون الطبيعي". وأصبحت الكنيسة تقوم بأعمال الخدمات العامّة، خاصّةً في مجال التعليم. وإذا كانت مادة الدستور التي تعترف بـ "الموقع الخاص" للكنيسة كـ "حارسة للإيمان الذي تجاهر به الغالبية العظمى من المواطنين" قد ألغيت في العام ١٩٧٢، فالكنيسة لا تزال موجودة في كل مكان في ما يتعلّق بالأخلاق الأسريّة والجنسيّة: ففي العام ١٩٨٤، جرى استفتاء جعل الإجهاض ممنوعاً دستوريّاً. لكن قراراً من المحكمة العليا في ١٩٩٢ سمح بالإجهاض حينما تتعرّض حياة الأم لخطر حقيقيّ (بما في ذلك خطر الانتحار). إنّ تناقض اجتهاد المحكمة هذا مع الدستور لمّا يحسم بعد؛ بيد أنّ الأشياء تتطوّر، كما أظهر، مؤخراً، السماح بالإجهاض في بريطانيا العظمى، الذي وافقت عليه المحكمة العليا في إيرلندا، لمراهقة كان قد اعتدي عليها (١٩٩٢)، بعد وقائع يدعو حدوثها في بلد عصري للاستغراب (توقيف الشابة لدى عودتها إلى إيرلندا، إلخ.). في العام ١٩٨٦، أبقى استفتاء على حظر الطلاق؛ قبل أن يُرفع هذا الحظر استفتاء آخر أجري في العام ١٩٩٥ (كانت النتيجة فيه متقاربة للغاية).

٢- اليونان

- حالة اليونان ذات حساسيّة مفرطة تتناسب مع المصاعب التي أثارها على سبيل المثال، أثناء عمليّة توطيد أوروبا ديموقراطيّة بعد سقوط الستار الحديدي، تماهي الأورثوذكسيّة مع أمم البلقان. إذ لطالما اعتُبرت الأورثوذكسيّة درعاً منيعاً في وجه خصمين اثنين: الإسلام (والأتراك) في الشرق؛ والكاثوليكيّة، آل هابسبورغ بخاصّة، في الغرب. ولقد أُخضعت الأورثوذكسيّة، بتماهيها مع الأمّة نفسها، في أغلب الأحيان للسلطة السياسيّة، بينما تدّعيها لنفسها من وجهة نظر إيديولوجيّة. إننا لا نجد في البلدان ذات التقليد الأورثوذكسيّ هذا التعارض الكامن بين الكنيسة والسلطة، والحاضر دائماً- في السرّاء والضرّاء- في البلدان ذات التقليد الكاثوليكي.

"بعد سقوط القسطنطينيّة، كانت الكنيسة الأورثوذكسيّة المؤسّسة الوحيدة التي صمدت داخل الإمبراطوريّة العثمانيّة والتي لعبت دوراً مهماً (ليس دينياً فحسب) بالنسبة للمسيحيين المقهورين. هذا يفسّر كون الشعب اليوناني، المتمسّك أحياناً بالتقاليد، يتمنى أن تحافظ المؤسّستان على علاقة ولو سطحية."

لعبت الأورثوذوكسيّة دور الحامية لهويّة الشعب اليوناني تحت الاحتلال العثماني، ثم خلال حرب الاستقلال (١٨٢١- ١٨٢٩). وقد أثّرت بقوة، في القرن العشرين، على "الفكرة الكبرى" التي كان ينبغي وفقها إحياء الإمبراطوريّة البيزنطيّة. ولكن المشكلة، كما يذكر ماكريديس Makridès، أكثر تعقيداً من مجرّد الخلط بين الروحي والزمني: فهناك يونانيون يعرّفون أنفسهم كملحدين وأورثوذوكس في آن واحد، الأمر الذي يدل على أنّ الدين يلعب بالنسبة إليهم دوراً ثقافياً وتاريخياً، بصرف النظر عن مسائل الإيمان. نعم، سيكون الردّ بأنّه ليس في مرجع كهذا إلى الهويّة الثقافيّة ما يبعث على الاطمئنان، لأنّه يقود شعباً إلى التجمّع تحت شعار الـ "هيلينيّة" -التي غدت منذ سنوات مضت رمزاً قومياً صميماً، حيال المسألة المقدونية على سبيل المثال. ليس من المؤكد أن على الدين (والحريّة) في اليونان أن يحققا مكسباً ما من "تثقيف" الأورثوذكسيّة هذا. لكن الأمور تختلف بطبيعة الحال باختلاف الأوضاع، فاليهودية، مثلاً، وقد "تثقفت" من وجوه عديدة بتحوّلها إلى دلالة انتماء، وذاكرة، وإخلاص، متوافقة كذلك مع الإلحاد، ولكنها، في أحسن الحالات، مراعية ومحترمة لشمولية حقوق الإنسان ومبادئ العلمانية. ليست المسألة انتقاد ديانة باتت رابطاً ثقافياً وذاكرة مشتركة؛ المقصود بالأحرى شجب تسييس الدين، وهو أمر مختلف كل الاختلاف. أن يكون هناك، في المجتمع، أفراد يجتمعون بملء إرادتهم وحريّتهم باسم قيم لا يبغون مطلقاً فرضها على الآخرين، لهو دلالة على غنى في التنوع إذا لم يكونوا، في الوقت نفسه، أسرى تماماً لهذا الولاء الخاص، يعترفون بأنّهم أفراد في الدولة التي هم مواطنون فيها، مع أولئك الذين يتمتّعون بذاكرة ومرجعيات مختلفة، وأبعد من ذلك، يعتبرون أنفسهم "مواطني العالم" (بالتأكيد على احترام الحقوق الأساسية). ولكن في حال قاد تثقيف الدين إلى تسييسه، أي إلى استيلاء جماعة "إثنية" على الدولة، يصبح الوضع مغايراً تماماً: إذ تشمل الذاكرة الجماعيّة هذه المرّة - بطريقة أقلّ أو أكثر قسرية- المجتمع بأكمله، فيجد الآخر نفسه في وضع تبعيّة أقلّ أو أكثر جذرية للجماعة المهيمنة. لنتأمّل في فكرة تشكيل "قوس أورثوذكسي" في البلقان كردّ على "القوس الإسلامي" الذي تسيطر عليه تركيا: لقد دعا البعض إلى استخدام مثل هذه الفكرة كمبرر للتطهير العرقي.

لم تصل اليونان، بالطبع، إلى هذا الحد (لكن تساهل الحكومات اليونانية المتعاقبة إزاء الإمبريالية الصربيّة في تسعينات القرن العشرين، سبّب مشكلة). كما أن كونها عضواً في المجلس الأوروبي، يجعل موقفها أحياناً صعباً في ما يتعلّق بالاتفاقيّة الأوروبيّة لحقوق الإنسان: فالدين في اليونان كان يُذكر في البطاقة الشخصيّة، إلى أن تمّ إلغاء الإشارة إليه في العام ٢٠٠٠، وحتى اليسار تميّز، في تسعينات القرن الفائت، بمرجع "قومي- ديني" ملزم بالأورثوذكسيّة. هنا أيضاً، يفسّر التاريخ الكثير من ردود الفعل؛ بالرغم من ذلك فهذا الوضع بالتأكيد هو من أكثر الأوضاع إقلاقاً، بالنسبة لعلمنة السياسة، في بلدان الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي.

فُصلت الكنيسة الأورثوذكسية اليونانيّة عن بطريركية القسطنطينيّة المسكونية في العام ١٨٣٣ وغدت منذ ذاك مستقلة. وقد اعترفت جميع الدساتير اليونانيّة بالكنيسة الأورثوذكسية كـ"دين مهيمن" و"متفوق" للدولة اليونانية. كما تمّ إعلان دستور ١٩٧٥ (الذي عدّل في ١٩٨٦) رسمياً باسم "الثالوث الأقدس، المتساوي في الجوهر وغير القابل للانفصال". وتشكّل الكنيسة دائرة من دوائر وزارة التربية الوطنيّة والأديان؛ وهي تتمتّع بوضع الشخص الاعتباري في القانون العام. ولكن الحريّة الدينيّة معترف بها، ولو أن التبشير محظور ومقموع، "ذلك أنّ أي سعي لنشر وترويج أفكار غير أورثوذكسية (من "الحركات الدينيّة الجديدة") يعتبر في منتهى الخطورة على تراث البلاد الأورثوذكسي. بفضل الدولة...، تتخذ الكنيسة إجراءات ضدّ الأفكار التي تعتبرها هرطقيّة... هذا الحق في شبه الاحتكار يبدو في أعين الجماعات الدينيّة الأخرى اعتداءً على حرية الاعتقاد وتمييزاً حيال بعض المواطنين اليونانيين. ولذلك كثيراً ما تستدعى اليونان أمام منظمات دوليّة مختلفة لعدم احترامها للحريّة الدينيّة".

ولقد أدانت المحكمة الأوروبيّة لحقوق الإنسان الدولة اليونانيّة مؤخراً لأنّها سجنت أحد أفراد شهود يهود بتهمة "التبشير". ولم تكن هذه، للأسف، المرّة الأولى.

العلمانية كتاب من تأليف غي هارشير وترجمة رشا الصباغ وتدقيق الدكتور جمال شحيد ،من منشورات دار المدى والمؤسسة العربية للتحديث الفكري

يتبع